صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

# الاجتماع الرابع
# اللجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية «عربستات»
# 8-9 نوفمبر 2017

## مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية


أمانة اللجنة الفنية

جمال قاسم

صندوق النقد العربي

## مقدمة

في إطار توجه صندوق النقد العربي للارتقاء بالمنهجيات والأساليب الهادفة إلي تطوير مُبادرة الإحصاءات العربية «عربستات»، اعتمدت أمانة اللجنة الفنية هذا العام ادراج مواضيع ذات أولويات وأهمية للهياكل الإحصائية في الدول العربية وبما يتوافق مع أهداف المبادرة.

في هذا الإطار أعدت اللجنة عدداً من الاستبيانات من بينها استبيان حول وضع الإحصاءات المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية في الدول العربية بالتعاون مع دائرة الإحصاء التابعة لصندوق النقد الدولي.

**يتكون الاستبيان، الموجه إلى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية من تسعة محاور تتطرق إلى مدى توفر مؤشرات السلامة المالية الأساسية والتكميلية للقطاع المالي والمصرفي والتحديات التي تواجه الجهات المعنية بإعدادها ونشرها. إضافة إلى التحديات المتعلقة بكيفية احتساب مؤشرات السلامة المالية بالنسبة إلى القطاع المالي غير المصرفي.**

| | |
|---|---|
| **السؤال الأول** : هل تقوم مؤسستكم بتجميع أي من مؤشرات السلامة المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي حول **المؤشرات الأساسية** (لجهات تلقي الودائع) و **المؤشرات المحبَذة** أو مؤشرات مماثلة أخرى للسلامة المالية في القطاع المصرفي؟ | **السؤال الخامس**: هل تقوم مؤسستكم بإعداد أي من مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالقطاعات المالية غير المصرفية. |
| **السؤال الثاني**: إذا كانت مؤسستكم تقوم بإعداد مؤشرات السلامة المالية المحددة من طرف صندوق النقد الدولي، يُرجى تحديد سبب عدم نشرها وعدم تقديم تقارير حولها للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. (حدد أكبر عدد ممكن من الإجابات من القائمة حسب الاقتضاء.)<br><br>**السؤال الثالث**: ما التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسستكم فيما يتعلق بتجميع مؤشرات السلامة المالية؟ | **السؤال السادس**: في القطاع المصرفي، هل يقع التمييز بين مؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية التقليدية و المصارف الإسلامية ؟<br><br>**السؤال السابع**: هل لدى مؤسستكم الاستعداد لإعداد ونشر منتظم لمؤشرات السلامة المالية باستخدام نموذج الإبلاغ المعتمد في هذا المجال من قبل صندوق النقد الدولي؟<br><br>**السؤال الثامن**: إذا كنتم تستخدمون منهجية مختلفة عن منهجية صندوق النقد الدولي في احتساب أي من مؤشرات السلامة المالية، يُرجى ذكرها؟ |
| السؤال الرابع : إذا لم تقم مؤسستكم بإعداد أي من مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، يرجى بيان الأسباب. | **السؤال التاسع**: أية مقترحات أخرى ترونها هامة لتطوير مؤشرات السلامة المالية في البلدان العربية؟ |

تسلم صندوق النقد العربي رداً من 12 دولة عربية :

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. المملكة العربية السعودية.
5. جمهورية السودان.
6. جمهورية الصومال الفدرالية.
7. دولة فلسطين.
8. الجمهورية اللبنانية.
9. دولة ليبيا.
10. جمهورية مصر العربية.
11. المملكة المغربية.
12. الجمهورية الاسلامية الموريتانية.

## وضعية مؤشرات السلامة المالية «المؤشرات الأساسية (لجهات تلقي الودائع)»

| المؤشرات | وصف المؤشرات | إعداد المؤشر | | | النشر للعموم | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | نعم | مؤشر لعام 2016 | لا | نعم | لا | للاستعمال الداخلي فقط | | دورية النشر |
| المؤشرات الأساسية (لجهات تلقي الودائع) Core Set - | | | | | | | | | |
| كفاية رأس المال | ـ نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. | | ( 14.1 إلى 25.0 ) | | | | | | شهرية ، ربعية ، ونصف سنوية و شهرية |
| | ـ نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. | | ( 11.3 إلى 17.9 ) | | | | | | |
| | ـ القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال. | | ( -4.7 إلى 32.0 ) | | | | | | |
| جودة الأصول | ـ القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية. | | ( 1.4 إلى 24.0 ) | | | | | | |
| | ـ التوزيع القطاعي للقروض كنسبة من مجموع القروض | | ... | | | | | | |
| الايرادات والربحية | ـ العائد على الأصول. | | ( 0.2 إلى 4.7 ) | | | | | | |
| | ـ العائد على أسهم رأس المال. | | ( 4.0 إلى 46.1 ) | | | | | | |
| | ـ نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل. | | ( 4 إلى 79 ) | | | | | | |
| | ـ نسبة المصروفات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الدخل. | | ( 38 إلى 77.1 ) | | | | | | |
| السيولة | ـ نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول . | | ( 14.5 إلى 52.2 ) | | | | | | |
| | ـ نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل. | | ( 29.7 إلى 138 ) | | | | | | |
| الحساسية لمخاطر السوق | ـ نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال. | | ( 4 إلى 1514 ) | | | | | | |

# وضعية مؤشرات السلامة المالية - «المؤشرات المحبَذة »

| المؤشرات المحبذة (Encouraged Set) | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشرات | وصف المؤشرات | إعداد المؤشر | | | النشر للعموم | | | |
| | | نعم | المؤشر عام 2016 | لا | نعم | لا | للاستعمال الداخلي فقط | دورية النشر |
| جهات تلقي الودائع | ـ نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول. | | ( 4 إلى 12 ) | | | | | (شهرية وربعية ونصف سنوية وسنوية) |
| | ـ نسبة الإنكشافات الكبيرة إلى رأس المال. | | 297 | | | | | |
| | ـ نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض. | | ... | | | | | |
| | ـ نسبة إجمالي مراكز الأصول في المشتقات المالية إلى رأس المال. | | 25.4 | | | | | |
| | ـ نسبة إجمالي مراكز الخصوم في المشتقات المالية إلى رأس المال. | | 25.4 | | | | | |
| | ـ نسبة مصروفات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفوائد. | | ( 5.1 إلى 50.5 ) | | | | | |
| | ـ الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع. | | ( 3.9 إلى 114 ) | | | | | |
| | ـ ودائع العملاء إلى إجمالي القروض ﴿بخلاف القروض بين البنوك﴾ | | ( 4 إلى 445 ) | | | | | |
| | ـ نسبة القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع القروض | | ( 0 إلى 100 ) | | | | | |
| | ـ نسبة الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع الخصوم | | ( 0 إلى 63.9 ) | | | | | |
| | ـ نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال | | 9.3 | | | | | |
| المؤسسات المالية الأخرى | ـ نسبة الأصول إلى مجموع الأصول في النظام المالي | | ( 2.4 إلى 30 ) | | | | | |
| | ـ نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي، | | 2.27 | | | | | |
| قطاع المؤسسات غير المالية | ـ نسبة مجموع إجمالي الدين إلى رأس المال. | | ... | | | | | |
| | ـ العائد على رأس المال. | | ... | | | | | |
| | ـ نسبة الايرادات إلى مجموع مصروفات الفائدة وأصل الدين. | | ... | | | | | |
| | ـ نسبة الانكشاف الصافي بالعملات الاجنبية إلى أسهم رأس المال. | | ... | | | | | |
| | ـ عدد الطلبات المقدمة للمحاكم للحماية من مطالبات الدائنين. | | ... | | | | | |
| الأسر | ـ نسبة الدين في قطاع الأسر المعيشية إلى الناتج المحلي الإجمالي. | | ( 3.6 إلى 30) | | | | | |
| | ـ نسبة مدفوعات خدمة الدين (بما فيها تسديد أصل الدين) في قطاع الأسر إلى | | 30 إلى 65 ) | | | | | |
| السيولة في الأسواق | ـ متوسط الفرق بين سعري الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية. | | ... | | | | | |
| | ـ متوسط معدل الدوران اليومي في سوق الأوراق المالية | | (9.54 إلى 13.7 ) | | | | | |
| قطاع العقار | ـ نسبة التغير السنوي في مؤشر أسعار العقارات | | ( 0.9 إلى 1.8 ) | | | | | |
| | ـ نسبة القروض العقارية السكنية إلى مجموع القروض الإجمالية. | | (17.2 إلى 17.2 ) | | | | | |
| | ـ نسبة القروض العقارية التجارية إلى مجموع القروض الإجمالية | | (4.6 إلى 23.3 ) | | | | | |

# التحديات عند اعداد مؤشرات السلامة المالية

| المؤشرات الاساسية : |
| --- |
| 1. لا يوجد تعريف واضح بالنسبة للأصول السائلة |
| 2. عدم توفر بيانات بالشكل المناسب |
| 3. عدم جودة البيانات، حيث تحتاج إلى تحسين. إضافة إلى عدم توفر موارد مادية كافية. |
| 4. بالنسبة للقروض المتعثره، فقد أشار المصرف المركزي إلى عدم القدرة على تصنيف الديون. |
| 5. (تحديات وبحاجة إلى مساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي )<br>1. تحديات في احتساب مؤشر القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الاجمالية .<br>2. العائد على أسهم رأس المال<br>3. العائد على الأصول<br>4. نسبة المصروفات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الدخل |

# التحديات عند اعداد مؤشرات السلامة المالية (تابع)

| المؤشرات المحبذة |
| --- |
| - المؤسسات المالية الأخرى :بعضها لا يخضع لرقابة البنك المركزي.<br>- المؤسسات غير المالية : صعوبة الحصول على البيانات، بسبب عدم خضوعها لرقابة البنك المركزي.<br>- قطاع الأسر: عدم توفر بيانات دقيقة حول التزامات الأسر تجاه القطاع المالي، إضافة إلى عدم توفر بيانات حول الدخل الجاري السنوي للأسر.<br>- ليس للبنك المركزي سلطة اشرافية على قطاع العقار، باستثناء " نسبة القروض العقارية السكنية إلى مجموع القروض الإجمالية" ، حيث يتم استلام البيانات<br>- عدم توفر بيانات تفصيلية للمؤسسات غير المالية.<br>- صعوبة جمع وتوحيد التعاريف والمفاهيم للمصارف لبعض تفاصيل البيانات التي تستخدم في إحتساب المؤشرات التشجيعية (تتعلق هذه التحديات بجهات تلقي الودائع).<br>- لا يوجد نظام أو جهة إشرافيه تلزم المؤسسات غير المالية بتزويد مؤسسة النقد بالبيانات اللازمة لإحتساب هذه المؤشرات.<br>- تحديات في قياس المؤشرات التالية :<br>. نسبة الإنكشافات الكبيرة إلى رأس المال.<br>. نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض.<br>. نسبة إجمالي مراكز الأصول في المشتقات المالية إلى رأس المال.<br>. نسبة إجمالي مراكز الخصوم في المشتقات المالية إلى رأس المال.<br>. نسبة مصروفات العاملين إلى المصروفات بخلاف الفوائد.<br>. نسبة الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع الخصوم.<br>. نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال.<br>- البيانات الحالية لاتسمح برصد دقيق للمخاطر المتعلقة بالمشتقات.<br>- نسبة مركز الصافى المفتوح فى حصص الملكية إلى رأس المال لا تتطابق مع وضعية النظام المالى فى المغرب.<br>- يواجه قطاع العقار تحديات متعلقة بالبيانات، حيث لا تسمح بتغطية دقيقة للقروض العقارية التجارية.<br>- عدم توفر بيانات حول نسبة الانكشاف الصافي بالعملات الأجنبية إلى رأس المال للمؤسسات غير المالية. |

## مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالقطاعات المالية غير المصرفية

| | نعم | لا | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| الأردن | √ | | يعد البنك المركزي مؤشرات السلامة المالية المُتعلقة بالقطاعات المالية غير المصرفية كشركات الصرافة، حيث يقوم بإعداد مؤشرات تتعلق بالعائد على حقوق المساهمين والموجودات. إضافة إلى اجمالي الضمانات المالية المقدمة من شركات الصرافة، وإجمالي المبيعات والمشتريات من العملات الأجنبية، وكذلك حساب مؤشرات السلامة المالية لشركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك وحساب الإيرادات والأرباح بعد الضريبية، والعائد على الموجودات وحقوق المساهمين. |
| الامارات | √ | | |
| البحرين | √ | | لا يميز مصرف البحرين بين البنوك التجارية والاسلامية عند اعداد مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي ككل بشكل عام ولكن هناك مؤشرات اضافية ينظر اليها المصرف للبنوك الاسلامية |
| السعودية | | √ | لا تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي باحتساب مؤشرات السلامة المالية للقطاع المالي غير المصرفي. إلا أن العمل جاري حالياً على جمع البيانات اللازمة لاحتساب المؤشرات التشجيعية المتعلقة بالمؤسسات المالية الأخرى. |
| السودان | | √ | أشار البنك المركزي أنه لا يقوم باحتساب هذه المؤشرات، وذلك لعدم توفر بيانات حول بعض المؤسسات "كشركات التأمين وصناديق المعاشات"، حيث لا تخضع المؤسسات إلى اشراف البنك المركزي السوداني، بسبب تعدد النظم الرقابية في السودان. |
| الصومال | | √ | |
| فلسطين | √ | | تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإعداد مؤشرات السلامة المالية للقطاعات المالية غير المصرفية المتعلقة بمؤشرات قطاع التأمين ومؤشرات سوق الأوراق المالية، خاصة مؤشر قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الاجمالي وكذلك مؤشر القيمة السوقية للأسهم منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. |
| لبنان | | √ | لا يقوم مصرف لبنان بإعداد مؤشرات السلامة المالية للبنوك الاسلامية، ولا للقطاع المالي غير المصرفي. |
| ليبيا | | √ | لا يقوم مصرف ليبيا المركزي بإعداد مؤشرات السلامة المالية للقطاع المالي الغير مصرفي. |

## التمييز بين المصارف التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية فيما يتعلق بإعداد مؤشرات السلامة المالية.

| الدول | نعم | لا | الملاحظات |
|---|---|---|---|
| الاردن | √ | | يقوم باحتساب مؤشرات السلامة المالية لكل من البنوك التقليدية والاسلامية. |
| الامارات | √ | | مصرف الإمارت يُميز بين المصارف التجارية التقليدية والمصارف الاسلامية عند اعداد مؤشرات السلامة المالية. كما يتم نشرها دورياً. |
| البحرين | | √ | مصرف البحرين لا يُميز بين البنوك التجارية والاسلامية عند اعداد مؤشرات مؤشرات السلامة المالية. |
| السعودية | | √ | مؤسسة النقد العربي السعودي لا تُميز بين المصارف التجارية والاسلامية عند اعداد مؤشرات السلامة المالية. |
| السودان | | √ | جميع المصارف اسلامية في القطاع المصرفي. |
| الصومال | | √ | لا يُميز البنك المركزي الصومالي بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية. |
| فلسطين | √ | | يتم احتساب مؤشرات السلامة المالية لكل من المصارف التقليدية والاسلامية، حيث انضمت سلطة النقد بشكل رسمي إلى المرحلة الرابعة من مشروع مجلس الخدمات المالية الاسلامية المتعلقة بإعداد مؤشرات السلامة المالية للمصارف الاسلامية. |
| لبنان | | √ | |
| ليبيا | | √ | |
| مصر | | √ | لا يتم التمييز بين البنوك التجارية والاسلامية عند اعداد المؤشرات، وانما يتم الاسترشاد بالضوابط الخاصة "لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB "، حيث أن مصر من الدول الأعضاء فيه. |
| المغرب | √ | | لم يتم الحسم بعد فيما إذا كان لابد من التمييز بين البنوك التقليدية والإسلامية. حيث لا يتم اعداد تقارير حول مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية بما أن هذه المصارف لا تزال حديثة العهد في المغرب. |
| موريتانيا | | √ | يتم اعداد مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والاسلامية. |

## الاستنتاجات

1. العديد من الشركات المالية غير المصرفية كشركات التأمين، لا تخضع لرقابة المصارف المركزية. بالتالي تقوم جهات أخرى بإعداد مؤشرات السلامة المالية، بطرق قد لا تعتمد منهجية صندوق النقد الدولي.
2. لا تتوفر مؤشرات للمؤسسات غير المالية، كونها أيضا لا تخضع لرقابة المصارف المركزية ولا توجد بيانات كافية حولها.
3. أكدت البنوك المركزية انها على استعداد لنشر منتظم لمؤشرات السلامة المالية باستخدام نماذج الإبلاغ المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي، فيما أشار البعض إلى حاجتهم لدعم فني في هذا الجانب.

## مقترحات لتطوير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

1. اضافة عدد من المؤشرات التي تخص المؤسسات المالية التي يمكن أن تستخدم كوسيلة احترازية لمواجهة أية مخاطر تهدد المؤسسات المالية، نستعرض منها :
   - مؤشرات الالتزامات العرضية لإجمالي الاصول (من البنود خارج الميزانية) إلى رأس المال.
   - التعثر حسب القطاعات.
   - نسبة الرافعة المالية (رأس المال الأساسي إلى إجمالي التعرضات "Exposure").
   - التمويل وفق الصيغ الاسلامية.
2. تطوير مؤشرات تتلاءم مع طبيعة المصارف الاسلامية وفقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي التي تم اعدادها للمصارف التقليدية.
3. ضرورة استعمال جميع الدول العربية لنفس المنهجية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي في اعداد واحتساب المؤشرات.
4. تجميع البيانات المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية لكل الدول العربية، ذلك بهدف القيام بالدراسات واعداد تقارير حول الاستقرار المالي في المنطقة.
5. وجوب تحديد متعارف عليه حول رأس المال (هل المقصود به رأس المال المدفوع أم حقوق المساهمين). ومفهوم الانكشافات، لكي تكون المقارنات والبيانات أكثر دقة وشمولية.
6. التطوير المستمر لمؤشرات السلامة المالية، حيث لوحظ العديد من التغيّرات التي حصلت على المعايير الدولية.
7. توحيد المصطلحات وطرق احتساب المؤشرات بحيث يتم التمكن من مقارنتها.